

بالتعيين لا بالانتخاب.. البحث عن أعضاء ورئيس لـ مجلس الباب؟

syria.tv/بالتعيين-لا-بالانتخاب-البحث-عن-أعضاء-ورئيس-ل-مجلس-الباب؟



المجلس المحلي لـ مدينة الباب

تاريخ النشر: 08.06.2020 | 00:00 دمشق

آخر تحديث: 08.06.2020 | 01:54 دمشق

A± الخط A±

نسخ الرابط

أواخر شهر نيسان الماضي، نشر المجلس المحلي في مدينة الباب وبشكل مفاجئ على صفحته الرسمية في "فيس بوك" بياناً يقر فيه عملية تجديد المجلس على أن يقوم رئيس المجلس الحالي بتسيير الأعمال إلى حين تشكيل مجلس جديد.

ورغم أن هذا الإعلان قد ترافق مع قرارات مماثلة لـ حلّ عددٍ من المجالس المحلية في مناطق سيطرة الجيشين التركي والوطني السوري بريف حلب، إلا أن بقعة الضوء كانت أكثر اتساعاً على قرار "محلي الباب"، في ظل تعدد روايات أسباب اتخاذ هذا القرار - المتأخر أصلاً -، والذي سبق أن تجاهل "المجلس" ورئيسه الحالي (جمال عثمان)، جميع المظاهرات التي خرجت في المدينة تطالب بإسقاطه.

طبعاً الرواية الرسمية للمجلس تقول إن ولايته انتهت وعليه تجديدها وفق المادة 17 في نظامه الداخلي - المكتوب باللغتين العربية والتركية - والذي يبدو أنه أقر بُعيد حل المجلس، وينص على أن المدة الزمنية للأعضاء محدّدة بسنتين، وسنة واحدة للرئيس، علماً أن المجلس ورئيسه عُيّنوا بعد فترة قصيرة من استعادة الباب مطلع شباط 2017 (أي منذ أكثر من 3 سنوات).

وبعيداً عن رواية "محلي الباب" هناك روايات غيرها، منها من ترى أن موضوع حلّ المجلس نوقش بعد أيام من سلسلة انفجارات ضربت مدينة الباب وأودت بحياة عددٍ من الضحايا، شهر آذار الماضي، حيث اجتمعت بعض الفعاليات المدنية على رأسها "تجمع عائلات الباب"، الذي كان يُطالب إلى جانب عموم الفعاليات المدنية - وبعد مرور سنتين على تعيين المجلس - بتشكيل مجلس جديد عبر الانتخابات، ولكن دون جدوى، بقي المجلس وبقيت التفجيرات واستمر الانفلات الأمني وما يزال.

ورواية ثانية - يُرجّح أنها الأكثر جدية - تُرجع القرار إلى ضغوطٍ فرضت من الجانب التركي (الذي يدير مدينة الباب من ولاية عنتاب)، وأنه ضاق ذرعاً بمظاهرات الأهالي المتكررة ضد أعضاء المجلس ورئيسه، المتهمين بالفساد والمحسوبية وعرقلة جميع المشاريع الخدمية - التي تحتاجها الباب - إن لم تصب في مصلحتهم الشخصية ومصلحة المقربين منهم.

تعيين أم انتخاب؟

بغض النظر عن أسباب حل المجلس، كان القرار بحدّ ذاته خبراً ساراً لـ أهالي الباب، الذين تظاهروا عشرات المرات للمطالبة بحلّه وتشكيل مجلس جديد يشاركون في انتخابه، وألاً يُفرض عليهم فرضاً، كحال المجلس الحالي، الذي يبرّر وجوده بناء على ظرف استثنائي فرضه الأمر الواقع الذي شهدته المدينة بعد تحريرها من "داعش"، في حين رأى الأهالي - حين تظاهروا - أن عامين اثنين كانا كافيين على انتهاء هذا الظرف وزواله.

اقرأ المزيد.. مظاهرات تطالب بإسقاط مجلس الباب المحلي ورئيسه (فيديو)

وعقب قرار حل المجلس المحلي، قدّم ناشطو مدينة الباب عريضة احتجاج شعبي، تطالب بـ "فتح باب الترشيحات لأعضاء المجالس المحلية، وتحديد معايير واضحة للمرشحين، وإجراء انتخابات مباشرة، وتشكيل لجنة رقابية منتخبة لمراقبة أعمال المجلس المنتخب".

عريضة احتجاج شعبي

مدينة الباب

عانى الشعب السوري أكثر من خمسين عام من الاستبداد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي مارسه النظام الاسدي على كافة افراد الشعب . ومن أهم ركائز هذا الاستبداد إبعاد الشعب السوري عن قضايا وطنه بحجج واهية ، فمنع التشاركية في إدارة البلاد، وأجرى انتخابات وهمية لا تمت للحرية والكرامة بصلة، واعتبرنا كشعب سوري عبيد في مزرعته الفاسدة.

ومنذ عام ٢٠١١ وشعبنا السوري يناضل ويقدم الشهداء ليستعيد قراره على أرضه، ليختار من يمثلته في السلطة وفقاً لمصالح الشعب وأوليائه.

لقد مررنا بتحولت كبيرة في مسيرة الثورة كان من نتائجها خروج مناطق عن سيطرة النظام وحلفائه ومن حقنا في هذه المناطق أن يشارك شعبنا في إدارة مناطقهم، وباعتبار المجلس المحلية جهة خدمية مهمتها إدارة الخدمات للمواطنين فمن حق الشعب اختيار من يقوم بخدمته على أكمل وجه.

مطالبنا محددة وهي حق مشروع لشعبنا وتلخص بـ :

- ١- فتح باب ترشيحات لأعضاء المجالس المحلية .
- ٢- تحديد معايير واضحة للمرشحين .
- ٣- إجراء انتخابات مباشرة في المدن والمناطق .
- ٤- تحديد فترة زمنية للمجلس المنتخب .
- ٥- تحديد مهام وصلاحيات المجلس .
- ٦- تشكيل لجنة رقابية منتخبة لمراقبة أعمال المجلس المنتخب .

مطالبنا بالتشاركية لإدارة مناطقنا لا يعني أن الشخصيات المعينة لإدارة المجلس المحلي هي غير كفء، بل هي قيمة إضافية وضرورية لإعطاء الشرعية للشخصيات المنتخبة.

من واجبنا كأفراد وقوى وطنية السعي لتحقيق هدف المشاركة في السلطة، وكل الحجج التي تدعي أننا مازلنا في حالة حرب ومن غير الممكن إجراء انتخابات للمجالس المحلية هي واهية، فلقد أجريت العديد من الانتخابات في مناطق عديدة خارجة عن سيطرة النظام وكانت ناجحة حققت للمواطنين مطالبهم وحفظت حقهم في المشاركة لإدارة مناطقهم .

ويجب التنويه أن المجالس المحلية هي جهة خدمية وليس لها أي دور سياسي .

وطنا السوري بحاجة لأبنائه كل أبنائه المهجرين والنازحين والمقيمين، ليستعيد كرامته وحريته، حفاظاً على دماء الشهداء الطاهرة.

#السلطة_للشعب

وكما أن العريضة لم تلقَ أذاناً مصغية رغم تذييلها بأكثر من ألف توقيع، فإن فرحة الأهالي بقرار حلّ المجلس وخوض انتخابات طالما تمنّوها، لم تدم طويلاً، وتلاشى فوراً الحلم الذي يُعد أحد أبرز وأهم الأسباب التي اندلعت من أجلها الثورة السورية، وهو أحقية الشعب السوري باختيار ممثليه، بدءاً من اختيار رئيس البلاد، وليس انتهاء باختيار أي ممثلٍ محليّ.

أحد أبرز وأهم الأسباب التي اندلعت من أجلها الثورة السورية هو أحقية الشعب السوري باختيار ممثليه

وتبيّن للأهالي أن هناك مساعٍ لتبديل المجلس الحالي بمجلس آخر - صحيح أنه سيضم وجوهاً جديدة لكن ليس بالضرورة أن تكون باختيار الأهالي -، ورغم ذلك أدرجت طريقة لاختيار أعضاء المجلس، سمّح فيها النظام الداخلي الجديد وفق /المادة 4 - الفقرة 2/ لـ جميع ممثلي مدينة الباب، وعشائر الباب، والنقابات المهنية، والفصائل العسكرية، والمختير، وأعضاء المجلس الحاليين - الراغبين بالترشّح مجدّداً -، بتقديم مرشحيهم أملاً باختيار الأعضاء منهم.

القسم الثاني
المجلس المحلي لمدينة الباب

تحديد أعضاء المجلس ومدة وظيفتهم

المادة 4:

- 1- إن مدة وظيفة أعضاء المكونين للمجلس المحلي هي سنتين
- 2- يتم تحديد أعضاء المجلس من بين المرشحين من قبل ممثلي مدينة الباب ، عشائر مدينة الباب ، النقابات المهنية ، الفصائل العسكرية ، المخاتير وأعضاء المجلس الموجودين الراغبين بالترشح.
- 3- يتم تحديد عضو جديد مكان العضو الذي يؤدي إلى احتلال العمل نتيجة وفاة ، استقالة أو عدم القدرة على القيام بالأعمال ، لتمدة المتبقية له.

2

Meclis Üyesi Seçilmenin Şartları

MADDE 5:

- (1) Suriye vatandaşı olmak,
- (2) Yüz kızartıcı suç işlememiş ve göreviyle ilgili her hangi bir ceza almamış olmak
- (3) En az lise mezunu olmak,
- (4) Yirmi ile altmış beş yaşları arasında olmak.

وهذه الطريقة فتحت الأبواب أمام جميع الفعاليات المدنية والعسكرية لـ تُقدّم مرشحيتها، إلا أنها لَوَت ذراع العائلات لـ صالح العشائرية (رغم أن النظام المجتمعي في مدينة الباب عائلتي أكثر منه عشائري) ولـ صالح الفصائل العسكرية (التي سبق وعيّنت المجلس الحالي) ونوعاً ما لـ صالح النقابات المهنية (التي يُهيم عليها المجلس الحالي أساساً)، حيث استُبعدت الفعاليات الشعبية التي تتصوي تحتها عائلات الباب والممثلة بـ "تجمع عائلات الباب، مجلس ثوار الباب، مجلس وجهاء مدينة الباب" بتقديم مرشحيتها.

وبذلك لم يلتزم المجلس بمواد وبنود نظامه الداخلي، بل ضرب حتى تعريفه لـ نفسه في /المادة 3/ التي تنص على أن "المجلس المحلي: هو مجلس تم تشكيله ضمن إرادة الشعب بهدف الحصول على رأي عام موحد"، كما أنه لم يوضّح بقرار حل نفسه، الآليات المتبعة في تشكيل المجلس الجديد واختيار أعضائه، وهذا يعني - حسب الأهالي - أن القرار برّمته صادر عن الجانب التركي لـ رغبة الأخير - لأسباب واعتبارات تخص مصالحه - في تعيين مجلس جديد يضم رئيساً جديداً وأعضاء جدد، ولكن بتبعية مطلقة على شاكلة المجلس الحالي.

نحو 200 مرشح لـ عضوية المجلس المحلي الجديد

باب الترشيحات الذي فُتح على مصراعيه أمام "النقابات، والعشائر، والفصائل، والمستقلين" دخله تقريباً - وفق المصادر المحلية - نحو 200 مرشح لـ عضوية المجلس المحلي الجديد، والعدد في ازدياد (يصعب تحديد عدد المرشحين بدقة لـ كثرة فصائل المدينة وعشائرها غير المحصورة بعدد أصلاً).

وتشير المصادر إلى أن المسؤول التركي على مدينة الباب المدعو "شانول" (يسميه الأهالي والي الباب) أرسل مندوبه ومترجمه إلى نقابات المدينة وطلب منهم ترشيح 5 أسماء أكفاء من كل نقابة، كما طُلب من وجهاء عشائر المدينة ترشيح 4 أو 5 أسماء من أصحاب الشهادات - ثانوية وما فوق - من كل عشيرة، وكذلك بالنسبة لـ فصائل المدينة.

والكثير من أهالي مدينة الباب تقدّموا - بصفته المستقلة - لـ مكتب ضمن مبنى المجلس المحلي يشغله مندوب المسؤول التركي، ورشّحوا أسماءهم لـ عضوية المجلس الجديد، وتقديم طلب الترشيح لا يحتاج أكثر من بطاقة تعريفية صادرة عن المجلس المحلي تثبت أن المرشح من أهالي المدينة، وسند إقامة، مرفقة باستمارة توضّح طبيعة المرشح إن كان مستقلاً أم عن طريق جهة محدّدة، أم من الأعضاء في المجلس الحالي.

وسيختار الوفد التركي - وفق المصادر - اسمين من الأسماء المرشحة عن كل نقابة وعشيرة وفصيل لـ يختار منهم لاحقاً أعضاء المجلس المحلي (المرجح أن يكون 25 عضواً)، دون تفاصيل عن آلية الاختيار هذه كيف ستكون، وعلى من سيعتمد الوفد في تحديد الأسماء واختيارها؟!

ورغم أن اختيار الأعضاء لم ينته بعد - ومنهم يُفترض أن يُنتخب رئيس المجلس -، لكن يرى الأهالي أن قائد الشرطة المدنية في الباب (هيثم الزين الشهابي) يُعتبر من الأسماء التي قد تكون الأوفر حظاً في منصب الرئيس، خاصةً أنه مقرّب من المسؤولين الأتراك في الباب - ويمكن أن يكون جمال عثمان آخر بالنسبة لهم -، فضلاً عن سعيه المتواصل منذ أسابيع في استمالة فصائل المدينة وعائلاتها وعشائرها لـ كسب ودّهم ولـ يكون شخصاً توافقياً، بعكس ما هو عليه الرئيس الحالي، الذي ثار عليه الأهالي وطالبوا بإسقاطه مراراً.

الواضح فيما يجري حالياً، أن أهالي مدينة الباب لن يشهدوا - للأسف - انتخابات ديمقراطية تمتّوها وطالبوا بها كثيراً وما يزالون، وأنهم الآن - وفق الديمقراطية الجديدة في فتح باب الترشيحات - لا يملكون أكثر من ضحك المزيد من المرشحين، ولكن الحقيقة أن لا حول لهم ولا قوّة ولا خيار في تحديد الأشخاص المناسبين من ذوي الكفاءة الثورية والإدارية لـ تشكيل المجلس، الذي يجب أن يكون منهم ولهم وفي خدمتهم - حسب ما يذكر البيان الداخلي المكتوب باللغتين العربية والتركية -.

سعيد اليوسف | Saeed Alyousef

تاريخ النشر: 11.11.2021 | 05:01 دمشق

A± الخط A=

نسخ الرابط

حكمت الظروف والأوضاع الإقليمية والأمنية أن تكون المملكة العربية السعودية هي صاحبة مشروع عربي دفاعاً عن وجودها. وهذا يفرض على قوى عربية أخرى أن تتكامل مع السعودية للتأسيس لمرحلة مقبلة يكون هدفها استحضار دور عربي قادر على مواجهة جملة ملفات حيوية، أولها مواجهة مسار دفع العرب إلى التطبيع مع إسرائيل، وثانيها مواجهة المشروع الإيراني من خلال خلق شبكة مصالح واسعة قادرة على تشكيل منظومة حماية، بعد ثبوت فشل الارتكاز على الحماية الأميركية ومقوماتها.

بناء عليه لا بد من إلقاء نظرة على الواقع العراقي بعد الانتخابات الأخيرة، والتصعيد الإيراني ضد نتائج الانتخابات وصولاً إلى حدّ محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ووضعه في سياق إبعاده عن المشهد، وبالتالي إبعاد السعودية عن التأثير، مقابل ذهاب الإيرانيين إلى البحث عن شخصية مشتركة بينهم وبين واشنطن. ثمة من يعتبر أن كل الأزمة العراقية لا تزال تحت السقف المضبوط، ومحاولة بتوازن العلاقة الإيرانية الأميركية. ويرى مصطفى الكاظمي نقطة تقاطع أميركية إيرانية سعودية. وأن محاولات الحشد الشعبي لضرب الكاظمي هدفها محاولة توجيه ضربة للسعودية وإبعادها عن المشهد. تقود إيران لعبة ابتزاز كبيرة تجاه الكاظمي، بهدف إعادة طرح رئيس حكومة بقواعد جديدة تقوم على فرض توازنات جديدة في التركيبة الحكومية المقبلة في حال بقي الكاظمي رئيسها. تشير المعلومات إلى وجود تقاهم إيراني أميركي على قيام حكومة فيها توازنات متقاطعة، ذات بُعد إقليمي، وداخل البيئة الشيعية.

محاولات الحشد الشعبي لضرب الكاظمي هدفها محاولة توجيه ضربة للسعودية وإبعادها عن المشهد

ينطلق الإيرانيون من تكتيك يركزون عليه داخل البيئة الشيعية هو الإمساك بها لمنع حصول أي تقلّت شعبي أو سياسي يدفع بعض القوى العراقية إلى الانفتاح أكثر على جهات عربية أو خليجية كالسعودية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية الدور الذي يلعبه مصطفى الكاظمي الذي يقوم على حماية التوازن في العلاقات الخارجية.

حتى اللحظة لا تزال حسابات إيران من وراء التصعيد ترتبط بالحصة التي ستحصل عليها في التركيبة الحكومية، ولكن لهذه الخلافات قدرة تأسيسية للمرحلة المقبلة يمكن أن يبني على تراكماتها فتعكس على الوضع السوري والوضع اللبناني، لكن ذلك يرتبط بمسألتين أساسيتين.

المسألة الأولى هي المفاوضات الإيرانية الأميركية في جنيف، وما يمكن لطهران أن تحصله في لعبة التفاوض للعودة إلى الاتفاق النووي، في حين تصرّ طهران على تأجيل البحث في نفوذها الإقليمي بالشرق الأوسط، الأمر الذي ترفضه واشنطن وتصرّ على بحثه بالتوازي مع مفاوضات النووي. أما المسألة الثانية فترتبط بالعلاقة الإيرانية السعودية والتي تمرّ بفترة تصعيد وتعثر كبيرة قد

تتذرر بانفجارات متوالية. بدءاً من التصعيد السعودي في لبنان، وهو ليس انسحاباً إنما إجراء يهدف للعودة بقوة، ويصرّ السعوديون على أن لبنان ملف غير قابل للمقايضة مع أي ملف آخر. ولا بد من الوقوف عند لقاء الأمير تركي الفيصل برئيس أذربيجان إلهام علييف في مؤشر واضح للدخول السعودي على خطّ الاستثمار بالتوتر الأذربيجاني الإيراني، والاقتراب من الحدود الإيرانية.

أمام هذه الوقائع تبدو معركة إيران الأساسية في هذه المرحلة تتركز على مواجهة السعودية وتحجيم نفوذها في المنطقة، ما يؤشر إلى أن التصعيد سيكون مستمراً في كل الملفات. وصولاً إلى حدّ اللجوء لحملات إعلامية مركزة تستهدف السعودية واعتبار أنها قد تزول قبل إسرائيل. هذا الكلام يؤشر إلى حقيقة العقلية الإيرانية في مواجهة الدول العربية المركزية والقوية سياسياً وبشرياً وجغرافياً واقتصادياً. الهدف الاستراتيجي الإيراني هو مهاجمة السعودية وضربها داخل بينتها، وقد يكون أبعد من ذلك ولو كانت الكلمة قاسية ولكن لا بد من التحذير منها، هي أن مسعى طهران يهدف إلى تقسيم السعودية بالارتكاز إلى عوامل دينية أو طائفية ومذهبية، خصوصاً أنها دولة ذات مساحة كبيرة وقرار سياسي متماسك.

أمام هذه الوقائع تبدو معركة إيران الأساسية في هذه المرحلة تتركز على مواجهة السعودية وتحجيم نفوذها في المنطقة، ما يؤشر إلى أن التصعيد سيكون مستمراً في كل الملفات

في مواجهة هذا المشروع ستجد السعودية نفسها أمام معادلة واضحة، وهي أن قوتها من قوة العرب، وقوة العرب من شأنها أن تعزز القوة السعودية، في هذا الإطار ثمة فكرة سعودية تركز على ضرورة إعادة احتضان الحواضر العربية لمواجهة هذا المشروع الذي يستهدفها، ويستثمر أيضاً بسوء العلاقات السعودية الأميركية. لم تعد هناك دول غير السعودية قادرة على تشكيل قاطرة عربية في مواجهة المشروع الإيراني. فلمصرَ ظروف وأوضاع وخصوصية لا تجعلها قادرة على لعب هذا الدور، في حين أن سوريا التي كانت توصف بقلب العروبة النابض قد سقطت بشكل كامل. ثمة خيار واضح بالمواجهة لا بد للسعودية من اتخاذه، تقوم مقوماته على إعادة تشكيل مجموعات سياسية عربية في مختلف الدول هدفها أن تشكل جدران صدّ للمشروع الإيراني، وكانت السعودية قد عملت على هذا الأمر في العراق، ولكن حالياً أصبح لا بد من بناء هذه الجدران في سوريا ولبنان بالإضافة إلى تعزيز العلاقة الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع مصر.



منير الربيع